CAC/COSP/IRG/I/4/1/Add.58

الأمم المتحدة

Distr.: General
4 July 2017
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

فريق استعراض التنفيذ

الدورة الثامنة المستأنفة

فيينا، ٧ و٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧

البند ٢ من جدول الأعمال

استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

خلاصة وافية

مذكِّرة من الأمانة

إضافة

المحتويات

الصفحة

ثانياً- خلاصة وافية ٢

نيوزيلندا........ ٢

180717 180717 V.17-04656 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ثانياً- خلاصة وافية

نيوزيلندا

١- مقدِّمة: لمحة عامة عن الإطار القانوني والمؤسسي لنيوزيلندا في سياق تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

وقَّعت نيوزيلندا على الاتفاقية في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ وأودعت صكَّ تصديقها عليها في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

ونظام الحكم في نيوزيلندا هو نظام ملكي دستوري يستند إلى نظام حكومي برلماني. وتوجد على رأس الدولة الملكة إليزابيث الثانية التي يمثلها الحاكم العام.

وتتسم القوانين التالية بأهمية قصوى في تنفيذ الاتفاقية: قانون الجرائم لعام ١٩٦١، وقانون اللجان السرية (SCA) لعام ١٩١٠، وقانون الإجراءات الجنائية لعام ٢٠١١، وقانون (استرداد) العائدات المتأتية من الجريمة (CPRA) لعام ٢٠٠٩، وقانون مكتب مكافحة جرائم الاحتيال الخطيرة لعام ١٩٩٠.

والمؤسسات الأكثر صلة بمكافحة الفساد هي مكتب مكافحة جرائم الاحتيال الخطيرة، ووزارة العدل، ووحدة الاستخبارات المالية، والوكالة المعنية بمكافحة الجريمة المالية المنظمة في نيوزيلندا.

٢- الفصل الثالث: التجريم وإنفاذ القانون

٢-١- ملاحظات على تنفيذ المواد قيد الاستعراض

الرشو والمتاجرة بالنفوذ (المواد ١٥ و١٦ و١٨ و٢١)

مع أنَّ أحكام قانون الجرائم تتطابق مع تعريف "الموظف العمومي" في الاتفاقية، فقد وُضعت جرائم رشوة محددة للأشخاص الذين يشغلون مناصب تشريعية وقضائية (المواد ٩٩ و١٠٠ و١٠٢ من قانون الجرائم).

ورشو الموظفين العموميين الوطنيين وارتشاؤهم مجرَّمان (بمقتضى المواد من ١٠٠ إلى ١٠٥ من قانون الجرائم). وفي حين أنَّ الوعد بالمزية غير المستحقة غير مشمول صراحة، فقد وُضعت الأحكام في صيغة واسعة، وقد فسرتها السلطة القضائية بأنها تشمل أيضاً الوعود (قضية *Field v. R [2011] NZSC 129*). وقد رسخ الفقه القانوني حدًّا أدنى من الدفوع فيما يتعلق بمسألة "الهدايا ذات القيمة الرمزية التي هي مجرد جزء من مجاملات الحياة المعتادة" (قضية *Field v. R [2011] NZSC 129*).

ولا يندرج ارتكاب الجُرم على نحو غير مباشر صراحةً في جرائم الرشوة، كما أنَّ استخدام مصطلح "فساداً" يُدخل عنصرا إضافيا من عناصر الجريمة.

ويجرَّم رشو وارتشاء الموظفين العموميين الأجانب وموظفي المؤسسات الدولية العمومية (المادة ١٠٥ (جيم) إلى (هاء) من قانون الجرائم). ولا تنطبق جريمة الرشوة الأجنبية إذا كان الفعل المدَّعى أنه يشكل الجُرم قد ارتُكب لغرض وحيد أو أولي يتمثل في ضمان أو تسريع أداء

إجـراء حكـومي روتـيني وكانـت قيمـة المنفعـة ضـئيلة (ممَّـا يسـمى "مـدفوعات التسـهيل") (المادة ١٠٥ (جيم) (٣) من قانون الجرائم).

ويمكن شمول المتاجرة الفاعلة بالنفوذ من خلال تطبيق المادة ١٠٥ (٢) من قانون الجرائم؛ أمَّا الاستفادة من المتاجرة بالنفوذ فهي مجرَّمة على نحو منفصل (المادة ١٠٥ (واو) من قانون الجرائم).

ويجَرَّم الرشو والارتشاء في القطاع الخاص (المادة ٣ من قانون اللجان السرية). وعندما يكون طرف ثالث غير ذي علاقة هو المستفيد من المزية غير المستحقة، فلا بد من إثبات منح الطرف الثالث المزية بناء على طلب أو اقتراح من الموظف.

غسل الأموال؛ الإخفاء (المادتان ٢٣ و٢٤)

غسل الأموال مجرَّم (بموجب المادة ٢٤٣ من قانون الجرائم). وتُعَدُّ جميع الأفعال الجرمية التي يُعاقب عليها بموجب القانون المحلي والأفعال المرتكبة في الخارج التي من شأنها أن تعتبر جرائم في نيوزيلندا إن ارتكبت فيها، جرائم أصلية.

وإذا كان مرتكب الجريمة الأصلية "يتعامل" مع الممتلكات المتأتية من العائدات الإجرامية (المادة ٢٤٣ (١) من قانون الجرائم)، فإنه يرتكب أيضاً جُرم غسل الأموال ويمكن مقاضاته على الجُرمين على حد سواء.

فعل الإخفاء مجرَّم أيضاً (المادة ٢٤٣ (٣) من قانون الجرائم).

الاختلاس؛ إساءة استغلال الوظائف؛ الإثراء غير المشروع (المواد ١٧ و١٩ و٢٠ و٢٢)

في حال عدم وجود جريمة اختلاس محددة، تُجرَّم السرقة من جانب شخص في علاقة خاصة (المادة ٢٢٠ من قانون الجرائم) والانتهاك الجنائي للثقة (المادة ٢٢٩ من قانون الجرائم).

وفيما عدا إساءة استخدام المعلومات (المادة ١٠٥ (ألف) من قانون الجرائم)، فإنَّ إساءة استغلال الوظائف ليست مجرَّمة على نحو منفصل، بل يمكن أن تشملها المادة ١٠٥ من قانون الجرائم.

وليس الإثراء غير المشروع مجرَّماً.

إعاقة سير العدالة (المادة ٢٥)

يُجرَّم التآمر من أجل الإفلات من العدالة واستخدام التهديد أو الرشو أو غير ذلك من الوسائل الفاسدة المستخدمة لثني الشخص عن تقديم الأدلة أو التأثير على عضو من المحلَّفين، والسعي عمداً بأيِّ طريقة أخرى إلى إعاقة سير العدالة أو عرقلته أو تضليله أو منعه (المادتان ١١٦ و١١٧ من قانون الجرائم).

وتُجرَّم الأفعال المحددة التي تتعارض مع ممارسة بعض الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون واجباتهم الرسمية (المادة ٢٣ من قانون الجنح) أو عرقلة تحقيق يجريه مكتب مكافحة جرائم الاحتيال الخطيرة (المادة ٤٥ من قانون مكتب مكافحة جرائم الاحتيال الخطيرة).

مسؤولية الشخصيات الاعتبارية (المادة ٢٦)

يشمل تعريف "الشخص" الشخصيات الاعتبارية (المادة ٢ من قانون الجرائم؛ والمادة ٢٩ من قانون التفسير)، مما يرسخ مسؤوليتها الجنائية عن جميع الجرائم التي يرتكبها "الشخص"، دون المساس بمسؤولية الأشخاص الطبيعيين. وفي حين ثمة أحكام محددة تنص على المسؤولية الإدارية أو المدنية للشخصيات الاعتبارية عن الجرائم المقرَّرة طبقاً للاتفاقية (الجرائم التي تنص عليها الاتفاقية)، فإنه تسري بعض سبل الانتصاف المدنية (على سبيل المثال، ارتكاب إساءة تسبب ضرراً اقتصاديًّا).

وبينما يعاقب على جميع الجرائم التي تنص عليها الاتفاقية بالسجن، فإنَّ المحكمة قد تقضي بدفع غرامة بدلاً من ذلك (المادتان ٣٩ و٤٠ من قانون أحكام العقوبات (SA)).

وبالنسبة للرشوة الأجنبية، فإنَّ الشخصيات الاعتبارية تخضع لغرامة تصل إلى ٥ ملايين دولار نيوزيلندي أو ثلاثة أضعاف قيمة المكسب التجاري (المادة ١٠٥ (جيم) (٢ هاء) من قانون الجرائم)، بينما يمكن تغريم الشركات بقيمة تصل إلى ٠٠٠ ٤٠ دولار نيوزيلندي لعرقلة تحقيقات مكتب مكافحة جرائم الاحتيال الخطيرة. ويمكن أن تفرض الحكومة أيضاً عقوبات من قبيل إلغاء رخصة الشركة أو فضها في حالات معينة.

المشاركة والشروع (المادة ٢٧)

المشاركة والشروع والتآمر من الأفعال المجرَّمة (بمقتضى المواد ٦٦ و٧٢ و٣١٠ من قانون الجرائم).

ولكنَّ مجرد اتخاذ خطوات تحضيرية لارتكاب جريمة ليس مجرَّماً إلاَّ إذا ثبت صراحة بموجب القانون، والحال ليس كذلك بالنسبة للجرائم التي تنص عليها الاتفاقية.

الملاحقة والمقاضاة والجزاءات؛ التعاون مع سلطات إنفاذ القانون (المادتان ٣٠ و٣٧)

معظم الجرائم التي تشملها الاتفاقية جرائم يعاقَب عليها بالسجن لمدة قصوى من خمس إلى سبع سنوات أو بدفع غرامات. وثمة جرائم معينة تُجرِّم الأحكام المتعلقة بها إعاقة سير العدالة ويعاقَب عليها بالسجن لمدة قصوى من ثلاثة أشهر إلى سنة (المادتان ٢١ و٢٣ من قانون الجنح؛ المادة ٤٥ من قانون مكتب مكافحة جرائم الاحتيال الخطيرة). وسوء استخدام الثقة أو السلطة إزاء الضحية من الظروف المشددة للعقوبة (المادة ٩، (و) من قانون الأحكام).

ولا توجد حصانات عامة أو امتيازات قضائية. ولملاحقة وزير من الوزراء التابعين للتاج أو عضو من أعضاء البرلمان بشأن الرشوة، لا بد من الحصول على إذن من قاض تابع للمحكمة العليا (المادتان ١٠٢ (٣) و١٠٣ (٣) من قانون الجرائم). ولملاحقة مسؤولين عموميين آخرين عن الرشوة أو الاستفادة من الاتجار بالنفوذ، ولملاحقة مرتكبي جرائم الرشوة في القطاع الخاص، لا بد من الحصول على إذن من النائب العام (المادة ١٠٦ من قانون الجرائم؛ المادة ١٢ من قانون اللجان السرية).

وتطبق نيوزيلندا مبدأ الفرص (الجزء ٥، المبادئ التوجيهية للمقاضاة القانونية الصادرة عن التاج). ويمكن للنائب العام أن يستبقي الإجراءات (المادة ١٧٦ من قانون الجرائم).

وليس ثمة نظام قانوني للمفاوضة القضائية؛ ومع ذلك، يمكن للمدعي العام أن يشير إلى نقطة بداية الحكم المقترح من الادعاء.

ويراعي قانون الكفالة (المادة ٨) ضرورة ضمان وجود المدعى عليه في الإجراءات.

وينص قانون الإفراج المشروط على أن يتخذ مجلس الإفراج المشروط قراراته على أساس جميع المعلومات المتاحة له، بما يشمل معلومات عن مدى خطورة الجريمة (المادة ٧).

ويتضمن القانون القطاعي للولايات (المادة ٥٧ باء) أحكاماً تتعلق بانتهاك موظف عمومي المعايير الدنيا. ولا توجد أحكام قانونية تنص على إقالة الموظفين العموميين المتهمين بارتكاب جريمة أو إيقافهم عن العمل أو إعادة انتدابهم. وتحدد مدونات السلوك الداخلية العقوبات التأديبية السارية.

ولا تؤدي الإدانة بارتكاب جريمة بمقتضى الاتفاقية تلقائيًّا إلى عدم الأهلية لشغل المناصب العامة. ويقال أعضاء البرلمان من مناصبهم عقب إدانتهم بارتكاب جريمة يُعاقَب عليها بالسجن لمدة سنتين أو أكثر أو بسبب الممارسات الفاسدة (المادة ٥٥ (٢) (د) من قانون الانتخابات). كما أنَّ الإدانة عن جرائم معينة بموجب الاتفاقية تقضي أيضاً بعدم أهلية مرتكبها ليكون مديرا لشركة أو مشاركاً في إدارتها، بما في ذلك الأغلبية الساحقة من المنشآت المملوكة للدولة (المادة ٣٨٢ من قانون الشركات).

ويمكن فرض عقوبات تأديبية وجنائية لارتكاب الجريمة نفسها، ويمكن المضي قدما في الإجراءات ذات الصلة موازاةً مع ذلك.

وينص قانون الإفراج المشروط وقانون الأحكام على تدابير لتعزيز إعادة إدماج المجرمين في المجتمع.

وتشجع نيوزيلندا التعاون مع السلطات المختصة من خلال تخفيف العقوبة، مع الحرص، على سبيل المثال، على مراعاة عروض الجاني بدفع غرامة أو اتخاذ إجراءات تصحيحية (المواد ٨-١٠ من قانون الأحكام). ويمكن الاستفادة في حالات معينة من الحصانة القضائية (المادة ١٢، المبادئ التوجيهية للمقاضاة القانونية الصادرة عن التاج)، ويمكن حماية الجناة المتعاونين. ويمكن أن تؤخذ المساعدة المقدمة إلى السلطات الأجنبية في الاعتبار عند إصدار الأحكام على الجناة المتعاونين (قضية *Ong v. R [2012] NZCA 258*).

حماية الشهود والمبلِّغين (المادتان ٣٢ و٣٣)

يجيز قانون الأدلة (EvA) لعام ٢٠٠٦ عدم الكشف عن هوية الشهود فيما يتعلق بالمحاكمات المتعلقة بالجرائم من الفئتين ٣ و٤ (المواد ١١٠-١١٤). ويتاح برنامج شامل لحماية الشهود، تديره الشرطة، قبل المحاكمة أو أثناءها أو بعدها.

وللحفاظ على سرية هوية شهود معينين، يمكن للقضاة أن يأمروا باتخاذ تدابير شتى، بما في ذلك تقديم الأدلة عن طريق وصلة الفيديو (المادة ١١٦ من قانون الأدلة؛ المادتان ٥ و٦ من قانون المحاكم (المشاركة عن بعد) لعام ٢٠١٠)، أو دون رؤية المدعى عليه، أو في محكمة مغلقة

(المادة ١١٦ من قانون الأدلة). ويمكن أيضاً اتخاذ تدابير تكفل الحماية المادية. ويمكن للخبراء أن يستفيدوا من تلك التدابير على قدم المساواة؛ ومع ذلك، لا يمكن حماية هويتهم من الكشف.

ويمكن تقديم آراء الضحايا وشواغلهم من خلال بيانات التأثير على الضحايا (١٧ ألف ألف، ٢٠، قانون حقوق الضحايا لعام ٢٠٠٢).

ويمكن نقل الشهود محليا ودوليا، وقد أبرمت نيوزيلندا ترتيبات في هذا الصدد.

وحماية المبلِّغين مقرَّرة بموجب قانون إفشاء المعلومات المحمي لعام ٢٠٠٠. ويجوز للأشخاص الذين قاموا بإفشاء محمي للمعلومات ويدعون أنهم تعرضوا لأعمال انتقامية تقديم "تظلم شخصي" (إجراء أو سبيل انتصاف آخر) ضد صاحب العمل (المادة ١٧ من قانون إفشاء المعلومات المحمي؛ المادة ١١٣ من قانون علاقات العمل لعام ٢٠٠٠).

التجميد والحجز والمصادرة؛ السرية المصرفية (المادتان ٣١ و٤٠)

ينص قانون العائدات المتأتية من الجريمة على حجز ومصادرة الممتلكات المتأتية من "نشاط إجرامي خطير الشأن" دون الحاجة إلى الإدانة. ويعرف النشاط الإجرامي الخطير الشأن بأنه نشاط يقوم به شخص إذا اتُّخذت ضده إجراءات بوصفه جُرماً جنائيًّا فمن شأنه أن يصل إلى ارتكاب فعل إجرامي يتألف أو يشمل جريمة أو أكثر يُعاقَب عليها بالسجن لمدة أقصاها خمس سنوات أو أكثر، أو اكتسبت أو استمدت منه عائدات أو فوائد بقيمة ٠٠٠ ٣٠ دولار نيوزيلندي أو أكثر، على نحو مباشر أو غير مباشر (المادة ٦ من قانون العائدات المتأتية من الجريمة).

وينص قانون الأحكام، استناداً إلى الإدانة، على مصادرة الأدوات التي تستخدم في ارتكاب "الجرائم المستوفية الشروط بناء على مصادرة الأدوات"، وهي جرائم يعاقب عليها بالسجن لمدة أقصاها خمس سنوات على الأقل (المادة ١٤٢ نون من قانون أحكام العقوبات).

وتمتثل معظم الجرائم التي تنص عليها الاتفاقية لهذه الحدود الدنيا باستثناء الجرائم المحددة المنصوص عليها وفقا للمادة ٢٥ (ب) من الاتفاقية.

ويمكن إصدار أوامر الحجز والمصادرة (أ) فيما يتعلق بممتلكات محددة (المادتان ٢٤ و٥٠ من قانون العائدات المتأتية من الجريمة)، إذا اقتنعت المحكمة بأنَّ لديها أسساً معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأنَّ الممتلكات "ممتلكات ملطخة"؛ (ب) فيما يتعلق بكامل ممتلكات المدعى عليه أو جزء منها (المادتان ٢٥ و٥٥ من قانون العائدات المتأتية من الجريمة)، إذا اقتنعت المحكمة بأنَّ لديها أسساً معقولة للاعتقاد بأنَّ المدعى عليه قد استفاد على نحو غير مشروع من نشاط إجرامي خطير الشأن؛ أو (ج) فيما يتعلق بالأدوات المستخدمة في ارتكاب جريمة ما (المادتان ٢٦ و٧٠ من قانون العائدات المتأتية من الجريمة؛ المادة ١٤٢ نون من قانون أحكام العقوبات). ولا ينطبق هذا الأخير على الصكوك المخصصة لاستخدامها في ارتكاب الجريمة.

وتشمل الممتلكات الملطخة (المادة ٥ من قانون العائدات المتأتية من الجريمة) الممتلكات المستمدة من نشاط إجرامي خطير الشأن، التي تم تحويرها أو تحويلها. ويجوز أيضاً مصادرة الأصول التي تم اكتسابها جزئيا مع ممتلكات مستمدة من نشاط إجرامي خطير الشأن وجزئيا مع الممتلكات

المكتسبة من مصادر مشروعة، إلى جانب مصادرة أيِّ منافع أو مداخيل مستمدة من أيِّ ممتلكات من هذا القبيل.

ويتولى الحارس القضائي الرسمي إدارة الأصول المصادرة والمحجوزة والتصرف فيها (المواد ١٠٣ و١١١ و١١٣ من قانون العائدات المتأتية من الجريمة).

ويمكن ضبط السجلات المصرفية بناء على أمر قضائي (المادتان ١٠٤ و١٠٥ من قانون العائدات المتأتية من الجريمة).

ولا يطلب من المجرمين إثبات المصدر القانوني لعائدات الجريمة المزعومة، غير أنَّ معايير الإثبات المطلوبة قد خفضت بإدخال إجراءات المصادرة المدنية (انظر قانون العائدات المتأتية من الجريمة).

وتحظى مصالح الأطراف الثالثة حسنة النية بالحماية (المادتان ٣٠ و٣١ من قانون العائدات المتأتية من الجريمة؛ المادة ١٤٢ لام من قانون أحكام العقوبات).

ولا يوجد أيُّ حكم عام بشأن السرية المصرفية. ويجوز لمدير مكتب مكافحة جرائم الاحتيال الخطيرة أن يطلب من أيِّ شخص يعمل في القطاع المصرفي تقديم وثائق ومعلومات (المادتان ٥ و٩ من قانون مكتب مكافحة جرائم الاحتيال الخطيرة). ويمكن لوحدة الاستخبارات المالية والشرطة الوصول إلى المعلومات المالية بناء على أمر من المحكمة (المادتان ١٠٤ و١٠٥ من قانون العائدات المتأتية من الجريمة؛ المواد ٧٠-٧٩ من القانون SSA؛ المواد ١١٨ و١٣٢ و١٤٣ (أ) من قانون مكافحة غسل الأموال؛ المبدأ ١١ (أ) من قانون الخصوصية).

التقادم؛ السجل الجنائي (المادتان ٢٩ و٤١)

معظم الجرائم المنصوص عليها في الاتفاقية هي جرائم من الفئتين ٣ و٤ (المادة ٦ من قانون الإجراءات الجنائية) لا تخضع لأيِّ تقادم (المادة ٢٥ (١) و(٢) من قانون الإجراءات الجنائية). وبعض الجرائم التي تُجَرَّم في أحكامها إعاقة سير العدالة تنتمي إلى الفئة ٢، ويتعين حيالها تقديم وثيقة اتهام في غضون ستة أشهر من ارتكاب الجريمة (المادة ٢٥ (٣) من قانون الإجراءات الجنائية). ولا يسجل أيُّ انقطاع في نظام التقادم إذا كان الجاني المزعوم قد هرب من إقامة العدل.

ويجوز أخذ الإدانات في دول معينة أخرى في الاعتبار كأدلة (المواد ٤ و٤٣ و١٣٩ من قانون الأدلة) إذا كانت تمتثل لمستوى التروع أو الصدقيَّة.

الولاية القضائية (المادة ٤٢)

أرست نيوزيلندا الولاية القضائية الإقليمية والولاية القضائية على الجرائم المرتكبة على متن سفينة تابعة للكومنولث أو طائرة نيوزيلندية (المادتان ٥ و٨ من قانون الجرائم). وفيما يتعلق بجرائم معينة يرتكبها أشخاص معينون أو فيما يتصل بهم، فإنها أرست أيضاً ولاية قضائية خارج الإقليم (المواد ٧ ألف و١٠٥ دال و١٠٥ هاء من قانون الجرائم).

وتعتبر الجريمة قد ارتكبت في نيوزيلندا عندما يقع فيها أيُّ فعل أو امتناع عن فعل يشكل جزءا من أيِّ جريمة أو أيِّ حدث ضروري لإنجاز أيِّ جريمة (المادة ٧ من قانون الجرائم).

و لم ترس الولاية القضائية على الجرائم المرتكبة ضد الدولة على نحو منفصل.

عواقب أفعال الفساد؛ التعويض عن الضرر (المادتان ٣٤ و٣٥)

تسمح القواعد الحكومية بشأن مصادر التوريد في طبعتها الثالثة باستبعاد مورِّد من فرصة تعاقدية بسبب إدانته بارتكاب جنايات أو جرائم جسيمة، أو بسبب ارتكاب أفعال أو امتناعه عن القيام بأفعال معينة بما قد ينعكس سلباً على سلامة المورِّد التجارية (القاعدة ٤١). ويمكن إلغاء العقود على أساس التمويه الاحتيالي (المادة ٧ (٣) (أ) من قانون الانتصاف التعاقدي لعام ١٩٧٩).

وفي الدعاوى الجنائية، يجوز للمحكمة أن تفرض جبر الضرر إذا تسبب الجاني في فقدان الممتلكات أو إلحاق الضرر بها (المادتان ١٢ و٣٢ (١) من قانون الأحكام؛ المادة ٥ من قانون التفسير). وفي القانون المدني، يمكن للمتضررين من الفساد أن يباشروا إجراءات تستند إلى قانون الأضرار.

السلطات المتخصِّصة والتنسيق فيما بين الهيئات (المواد ٣٦ و٣٨ و٣٩)

يعد مكتبُ مكافحة جرائم الاحتيال الخطيرة الهيئةَ المتخصصة التي تحقق في الجرائم المالية الخطيرة أو المعقدة وتلاحق مرتكبيها، بما في ذلك جرائم الفساد. والنائب العام هو المسؤول عن مكتب مكافحة جرائم الاحتيال الخطيرة (المادة ٢٩ من قانون مكتب مكافحة جرائم الاحتيال الخطيرة). ومع ذلك، فإنَّ مدير المكتب مستقل في أيِّ مسألة تتعلق بأيِّ قرار للتحقيق في أيِّ حالة يشتبه فيها من حالات الاحتيال الخطير أو المعقد، أو اتخاذ إجراءات تتعلق بأيِّ جريمة من هذا القبيل أو أيِّ جريمة بمقتضى قانون مكتب مكافحة جرائم الاحتيال الخطيرة (المادة ٣٠ من قانون مكتب مكافحة جرائم الاحتيال الخطيرة). وتتعاون وحدة الاستخبارات المالية تعاوناً وثيقاً مع المكتب ومع الوكالة المعنية بمكافحة الجريمة المالية المنظمة في نيوزيلندا على التحقيق في الجرائم المقرَّرة بموجب الاتفاقية. ولا توجد حماية محددة من فصل مدير مكتب مكافحة جرائم الاحتيال الخطيرة ورئيس وحدة الاستخبارات المالية.

وقد أنشئت الوكالة المعنية بمكافحة الجريمة المالية المنظمة في نيوزيلندا لزيادة التعاون فيما بين المؤسسات فيما يتعلق بالجريمة الخطيرة والمنظمة والتحقيق في قضايا غسل الأموال ومقاضاة الجناة. وقد وقع المكتب عدة مذكرات تفاهم مع مؤسسات أخرى، كما يحرص بانتظام على إذكاء الوعي بشأن الولاية المسندة إليه.

ويجوز لمدير المكتب أن يصدر أوامر بتقديم أيِّ وثائق قد تكون ذات صلة بحالة احتيال مشبوهة، ويمكن أن يطلب من أيِّ شخص الإجابة عن أسئلة في هذا الصدد (المادتان ٥ و٩ من قانون مكتب مكافحة جرائم الاحتيال الخطيرة). ورفض تنفيذ تلك الأوامر يعد جريمة (المادة ٤٥ من قانون مكتب مكافحة جرائم الاحتيال الخطيرة). وتتلقى وحدة الاستخبارات المالية تقارير عن المعاملات المشبوهة (المادة ٤٠ من قانون مكافحة غسل الأموال) وتحرص على تدريب المؤسسات المالية بشأن المسائل المتصلة بمكافحة غسل الأموال. وقد وضع المكتب أداة

لتقييم مخاطر الفساد بالنسبة للشركات، وأعد دورة تدريبية على الإنترنت لمكافحة الفساد بالتعاون مع المجتمع المدني.

ويشارك المكتب في فعاليات التوعية، كما أنه قد أنشأ واجهة مخصصة للإبلاغ عن الجرائم على شبكة الإنترنت.

٢-٢- التجارب الناجحة والممارسات الجيِّدة

- النطاق الشخصي في تطبيق أحكام الجريمة التي تجرم الرشوة في القطاع الخاص، يتسع ليشمل أيَّ شخص يرغب أو يعتزم أن يعمل لدى شخص آخر أو يتصرف بالنيابة عنه، وأيَّ شخص يعتزم الوكيلُ أو يرغب في توظيفه أو يعتزم الوكيل أو يرغب في التصرف بالنيابة عنه (المادة ٢١)
- انعدام وجود الحصانات أو الامتيازات القضائية (الفقرة ٢ من المادة ٣٠)
- إنشاء نظام للمصادرة المدنية (المادة ٣١)
- وضع قانون للضحايا يحدد الحقوق والخدمات المتاحة للضحايا؛ وفرض رسم على الجاني يستخدم لتمويل منح الخدمات المقدمة لضحايا الجرائم الخطيرة (المادة ٣٢)
- استخدام بيانات التأثير على الضحايا أثناء المحاكمات المتعلقة بجرائم الفساد (الفقرة ٥ من المادة ٣٢)
- النطاق الشخصي الواسع في تطبيق قانون إفشاء المعلومات المحمي، الذي يحمي موظفي القطاعين العام والخاص، والموظفين السابقين، والمتطوعين الذين يبلِّغون عن مخالفات جسيمة (المادة ٣٣)
- إتاحة أداة تقييم المخاطر والدورة التدريبية الإلكترونية لمكافحة الفساد على الموقع الشبكي لمكتب مكافحة جرائم الاحتيال الخطيرة (الفقرة ١ من المادة ٣٩)

٢-٣- التحدِّيات التي تواجه التنفيذ

توصَى نيوزيلندا بما يلي:

- رصد عملية تطبيق التشريعات لضمان تجريم ارتكاب جرائم الرشوة غير المباشرة، وأنَّ العنصر الإضافي لاستخدام مصطلح "فساداً" لا يشكل عقبة أمام الملاحقة القضائية. وإذا لم يفسر القضاء القانون على هذا النحو في المستقبل، فلا بد من إصلاح تشريعي (المواد ١٥ و١٦ و١٨ و٢١)
- تعديل تشريعاتها لإلغاء الاستثناء المحدد لما يسمى "مدفوعات التسهيل" (الفقرة ١ من المادة ١٦)

- بينما يمكن شمول السلوك من خلال المادتين ٢٢٠ و٢٢٩ من قانون الجرائم، تقييم ما إذا كان من المفيد إنشاء جريمة منفصلة تتمثل في إقدام موظف عمومي على اختلاس ممتلكات أو سوء التصرف فيها أو تحريف وجهتها (المادة ١٧)
- رصد عملية تطبيق التشريعات لضمان تجريم المتاجرة النشطة بالنفوذ. وإذا لم يفسر القضاء القانون على هذا النحو في المستقبل، فإنه ينبغي النظر في إصلاح تشريعي (المادة ١٨ (أ))
- النظر في تجريم الإثراء غير المشروع (المادتان ١٩ و٢٠)
- النظر في وضع حكم بشأن جريمة منفصلة للاختلاس في القطاع الخاص (المادة ٢٢)
- تجريم استخدام القوة البدنية أو التهديد أو الترهيب على وجه التحديد للتدخل في ممارسة جميع موظفي العدالة وإنفاذ القانون للواجبات الرسمية (الفقرة الفرعية (ب) من المادة ٢٥)
- لعل نيوزيلندا تود أن تجرِّم صراحةً التحضير للجرائم التي تنص عليها الاتفاقية (الفقرة ٣ من المادة ٢٧)
- ضمان تحديد فترة التقادم المناسبة للجرائم المنصوص عليها وفقا للمادة ٢٥ (ب) من الاتفاقية، ووضع فترة أطول أو النص على تعليق نظام التقادم حيثما هرب المجرم المزعوم من إقامة العدل (المادة ٢٩)
- النظر في زيادة العقوبات على جرائم الفئة ٢ التي تجرم أحكامها إعاقة سير العدالة (الفقرة ١ من المادة ٣٠)
- النظر في وضع إجراءات واضحة لإقالة الموظفين العموميين المتهمين بارتكاب جرائم مقرَّرة بموجب الاتفاقية أو إيقافهم أو إعادة تعيينهم (الفقرة ٦ من المادة ٣٠)
- النظر في تنظيم مسائل تنحية الأشخاص المدانين بارتكاب جرائم مقرَّرة بموجب الاتفاقية من شغل المناصب العامة ومن شغل المناصب في منشأة مملوكة للدولة كليا أو جزئيا، خارج نطاق المادة ٣٨٢ من قانون الشركات (الفقرة ٧ من المادة ٣٠)
- تمكين المصادرة والضبط فيما يتعلق بالجرائم المنصوص عليها وفقا للمادة ٢٥ (ب) من الاتفاقية والأدوات المصممة لتستخدم في الجرائم التي تنص عليها الاتفاقية (المادة ٣١)
- يمكن لنيوزيلندا أن ترصد ما إذا كان بالإمكان النظر في إدانات سابقة في دول أخرى في الإجراءات الجنائية (المادة ٤١)
- يمكن لنيوزيلندا أن تنشئ ولاية قضائية خارج الإقليم:
  - على الجرائم المرتكبة ضد الدولة (الفقرة ٢ (د) من المادة ٤٢)

◦ فيما يتعلق بالجرائم التي تنص عليها الاتفاقية غير المدرجة في المواد ٧ ألف أو ١٠٥ دال أو ١٠٥ هاء من قانون الجرائم، على الجرائم التي يرتكبها:

- مواطن أو تُرتكب ضد مواطن (البندان (أ) و(ب) من الفقرة ٢ من المادة ٤٢)
- شخص عديم الجنسية محل إقامته الاعتيادي في نيوزيلندا (الفقرة ٢ (ب) من المادة ٤٢)
- شخص موجود في نيوزيلندا ولا يكون قيد التسليم (الفقرتان ٣ و٤ من المادة ٤٢)

٣- الفصل الرابع: التعاون الدولي

٣-١- ملاحظات على تنفيذ المواد قيد الاستعراض

تسليم المجرمين؛ نقل الأشخاص المحكوم عليهم؛ نقل الإجراءات الجنائية (المواد ٤٤ و٤٥ و٤٧)

يخضع تسليم المجرمين لقانون تسليم المجرمين لعام ١٩٩٩، الذي ينص على مخططات مختلفة تنطبق على (أ) بلدان معينة من البلدان الموقعة على معاهدات، وبلدان معينة تابعة للكمنولث، وبلدان معينة أخرى (الجزء ٣ من قانون تسليم المجرمين)؛ (ب) أستراليا والبلدان المعيَّنة (الجزء ٤ من قانون تسليم المجرمين)؛ (ج) الطلبات الفردية التي يشملها القانون (الجزء ٥ من قانون تسليم المجرمين)، وأيِّ معاهدات ذات صلة تكون لها الأسبقية بوجه عام (المادة ١١ من قانون المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية لعام ١٩٩٢). ونيوزيلندا طرف في ٤٥ معاهدة ثنائية لتسليم المجرمين.

ويشكل التجريم المزدوج شرطاً أساسيًّا لتسليم المجرمين بموجب القانون (المادتان ٤ و٥ من قانون تسليم المجرمين) ولكنه قد لا يكون مطلوباً بمقتضى معاهدة. وبموجب هذا القانون، تكون جميع الجرائم التي يعاقب عليها في كل من نيوزيلندا والبلد الطالب، التي تُفرَض على مرتكبها العقوبة القصوى بالسجن لمدة لا تقل عن ١٢ شهراً أو أيِّ عقوبة أشد، قابلة للتسليم (المادة ٤ من قانون تسليم المجرمين). ويستوفي معظم الجرائم التي تنص عليها الاتفاقية، وليس كلها، هذا الشرط.

ولا تجعل نيوزيلندا مسألة تسليم المجرمين مشروطة بوجود معاهدة، كما أنها تعترف بالجرائم التي تنص عليها الاتفاقية باعتبارها جرائم تستدعي تسليم مرتكبيها وفقا لمقتضيات القانون.

ويجوز تسليم المجرمين بالنسبة للجرائم التي لا تستدعي تسليم المجرمين إلى الدول التي ينطبق عليها الجزء ٣ من القانون إذا وافق الشخص المطلوب على التسليم واستوفيت جميع الشروط الأخرى ذات الصلة (المادة ٢٩ من قانون تسليم المجرمين).

والجرائم التي تنص عليها الاتفاقية لا تعتبر جرائم سياسية (المادة ٢ (٣) (أ) '١' من قانون تسليم المجرمين).

وإذا رفض التسليم لغرض تنفيذ الحكم لأنَّ الشخص المطلوب هو مواطن، فإنه لا يمكن لنيوزيلندا أن تنفذ العقوبة المفروضة في الخارج أو ما تبقى منها.

ويمكن تسليم المواطنين ما لم تكن هناك معاهدة لتسليم المجرمين أو أمر في المجلس بموجب المادة ١٦ من قانون تسليم المجرمين أو أيِّ ترتيبات أو تعهدات فيما بين الدولة الطالبة، ونيوزيلندا تنص على خلاف ذلك (المادتان ٣٠ (٢) (ج) و٤٨ (١) (أ) من قانون تسليم المجرمين). ولا يوجد أيُّ التزام بتقديم دعوى ملاحقة قضائية عندما يرفض طلب التسليم على مجرد أساس أنَّ الشخص المطلوب هو مواطن.

وتأخذ نيوزيلندا في الاعتبار جميع الجرائم المنصوص عليها في الاتفاقية التي تستوفي الحد الأدنى للعقوبة المنصوص عليه في القانون الوارد في معاهدات تسليم المجرمين.

ويمكن اتخاذ إجراءات تسليم عاجلة إذا وافق الشخص المطلوب على التسليم (المادتان ٢٨ و٥٣ من قانون تسليم المجرمين)، وتساهم الجداول الزمنية التي يحددها القانون (المادتان ٣٦ و٥٧ من قانون تسليم المجرمين) في التعجيل بعملية تسليم المجرمين فور صدور أمر التسليم.

ويمكن احتجاز الأشخاص المطلوب تسليمهم (المواد ١٩ و٢٠ و٤١ و٤٢ من قانون تسليم المجرمين).

ويتعين رفض تسليم المطلوبين إذا ما التُمس لمحاكمة الشخص أو معاقبته على أساس تمييزي أو كان من شأنه الإخلال بمكانة الشخص المطلوب لأسباب تمييزية (المادة ٧ من قانون تسليم المجرمين). ولا يمكن رفض تسليم المجرمين لمجرد اعتبار الجريمة منطوية أيضاً على مسائل مالية.

ومن الناحية العملية، تتشاور نيوزيلندا مع الدول الطالبة قبل تقديم طلب التسليم، ولكنها لا تتشاور معها قبل رفض التسليم. وليس للدول الطالبة مكانة قانونية في إجراءات التسليم.

ولا يمكن لنيوزيلندا نقل الأشخاص المحكوم عليهم أو الإجراءات الجنائية.

المساعدة القانونية المتبادلة (المادة ٤٦)

المساعدة القانونية المتبادلة ينظمها قانون المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية لعام ١٩٩٢، إلى جانب عدة معاهدات ثنائية ومتعددة الأطراف.

يجيز القانون توفير طائفة واسعة من أوجه المساعدة، كذلك فيما يتعلق بالجرائم التي قد يعتبر الشخص الاعتباري مسؤولا عنها. ولا يمكن الحصول على بيانات أو تقديم أدلة من المشتبه بهم في نيوزيلندا استجابة لطلب المساعدة القانونية المتبادلة إلاَّ بموافقة الشخص (المادة ٣٣ (١) من قانون المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية). ويمكن إجبار الشهود على الإدلاء بالشهادة (المادة ٣٢ (١) من قانون المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية).

وبشكل غير رسمي، يمكن لنيوزيلندا أن تتبادل المعلومات مع بلدان أخرى دون طلب (المادة ٥ من قانون المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية). ومن الناحية العملية، تسعى نيوزيلندا إلى الامتثال للطلبات المتعلقة بالحفاظ على سرية المعلومات المتلقاة.

ولا ترفض نيوزيلندا تقديم المساعدة على أساس السرية المصرفية، ولكنها قد ترفض تقديم المساعدة (أ) في غياب ازدواجية التجريم أو (ب) عندما يتعلق الطلب بالإجراءات بموجب قانون العائدات المتأتية من الجريمة، ولكن الجريمة لو ارتكبت في نيوزيلندا لم تكن لتشكل نشاطاً إجراميًّا كبيراً (المادة ٢٧ (٢) من قانون المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية).

ويمكن لنيوزيلندا أن تعتبر الاتفاقية أساساً قانونيًّا للمساعدة القانونية المتبادلة.

وتتناول المواد من ٣٨ إلى ٤١ ألف من القانون النقل المؤقت للأشخاص المحتجزين أو المحكوم عليهم إلى دولة أخرى لأغراض كشف الهوية أو الإدلاء بشهادات أو، خلافاً لذلك، تقديم المساعدة في الحصول على أدلة للتحقيقات أو الملاحقات القضائية أو الإجراءات القضائية.

والنائب العام هو السلطة المركزية للمساعدة القانونية المتبادلة (المادة ٢٥ من قانون المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية). وقد تم تفويض هذه السلطة إلى الوكيل العام، وعادة ما تفوض بدورها إلى نائب الوكيل العام. ومن الناحية العملية، فإنَّ مكتب محامي التاج هو سلطة مركزية، وقد أُبلغ الأمين العام للأمم المتحدة بذلك. ويحرص مكتب محامي التاج على تقييم طلبات المساعدة القانونية المتبادلة الواردة، ويقدم المشورة لنائب الوكيل العام عن مدى إمكانية منح المساعدة المطلوبة ويبلغ الدولة الطالبة بهذا القرار.

ويعدُّ مكتب محامي التاج طلبات المساعدة القانونية المتبادلة الصادرة بالتشاور مع هيئة الادعاء ويتولى نائب الوكيل العام الموافقة والتوقيع عليها.

وتُقبَل الطلبات باللغة الإنكليزية، وقد أبلغت نيوزيلندا الأمين العام للأمم المتحدة بذلك. ويتلقى مكتب محامي التاج الطلبات إمَّا في نسخة مطبوعة أو عن طريق البريد الإلكتروني. ويمكن أيضاً تلقي الطلبات من خلال المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول). وأكدت السلطات أنَّ نيوزيلندا تقبل طلبات المساعدة القانونية المتبادلة الشفوية شريطة تأكيدها خطيًّا فيما بعد.

وتماشياً مع إمكانية سماع الشهود من خلال وصلة الفيديو في الإجراءات المحلية، يمكن عقد جلسات استماع من هذا القبيل أيضاً من خلال التداول بالفيديو فيما يتعلق بطلبات المساعدة القانونية المتبادلة.

وقد وضعت نيوزيلندا مبدأ التخصُّص للمعلومات الواردة نتيجة للمساعدة القانونية المتبادلة (المادة ٢٣ من قانون المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية). ومن الناحية العملية، يمكن لنيوزيلندا أن تمتثل لطلبات إبقاء المعلومات سرية وتتشاور مع الدولة الطالبة إذا طلب منها الكشف عن المعلومات عند تنفيذ طلب للمساعدة القانونية المتبادلة.

وتنص المادة ٢٧ من القانون على أسباب إلزامية وتقديرية لرفض المساعدة القانونية المتبادلة. ولا تشمل هذه الأسباب الجريمة التي تعتبر أيضاً شاملة لمسائل مالية. وتحيط الدول الطالبة علماً بأسباب الرفض (المادة ٢٨ من قانون المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية).

وتتشاور نيوزيلندا مع الدولة الطالبة لضمان أن تكون جميع المعلومات المطلوبة لاتخاذ قرار بشأن تنفيذ الطلب متاحة، ولكنها لا تتشاور بالضرورة مع الدولة الطالبة قبل رفض تقديم المساعدة. ويمكن لنيوزيلندا أيضاً أن ترهن تقديم المساعدة القانونية المتبادلة بشروط (المادة ٢٩ من قانون المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية).

وتتحمل نيوزيلندا التكاليف العادية لتنفيذ طلبات المساعدة القانونية المتبادلة رغم عدم وجود حكم في هذا الصدد.

ويجوز لنيوزيلندا، وفقا لتقديرها، مشاطرة الوثائق غير المتاحة للجمهور رهنا بأيِّ شروط تراها مناسبة.

التعاون في مجال إنفاذ القانون؛ التحقيقات المشتركة؛ أساليب التحرِّي الخاصة (المواد ٤٨ و٤٩ و٥٠)

تتعاون سلطات إنفاذ القانون من خلال منظمات وشبكات مثل الإنتربول، ومجموعة إيغمونت، والفريق العامل المعني بمكافحة الفساد التابع لرابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، وشبكة وكالة الجريمة الاقتصادية، والمركز الدولي لتنسيق مكافحة الفساد، وقادة شرطة جزر المحيط الهادئ. ولمكتب مكافحة جرائم الاحتيال الخطيرة والشرطة ضباط اتصال يعملون في عدة ولايات قضائية أخرى، وقد أبرمت وكالات إنفاذ القانون عددا من الاتفاقات ومذكرات التفاهم مع النظراء الدوليين.

ويمكن لوكالات إنفاذ القانون أن تتعاون على أساس الاتفاقية.

ويستفيد كل من مكتب مكافحة جرائم الاحتيال الخطيرة والشرطة من مختبرات الجريمة الإلكترونية للمساعدة في حفظ المعلومات انطلاقاً من الأجهزة الإلكترونية، التي يمكن استخدامها عند التعاون مع وكالات إنفاذ القانون الأخرى. وتتعاون نيوزيلندا أيضاً من خلال الرابطة الدولية لأخصائيي التحقيق الحاسوبي.

ويمكن لنيوزيلندا أن تضطلع بعمليات مشتركة على أساس اتفاقات تبادل المعلومات المبرمة مع وكالات خارجية (المادة ٥١ من قانون مكتب مكافحة جرائم الاحتيال الخطيرة).

واستناداً إلى قانون البحث والمراقبة، يمكن لنيوزيلندا أن تستخدم أساليب التحقيق الخاصة للتحقيق في الجرائم التي تنص عليها الاتفاقية. وعلى أساس كل حالة على حدة، يمكن استخدام تلك التقنيات على الصعيد الدولي.

والأدلة التي يتم الحصول عليها من خلال أساليب التحقيق الخاصة مقبولة في المحكمة باعتبارها أدلة مهمة (المادتان ٧ و٨ من قانون الأدلة).

وقد عرض على البرلمان وقت الزيارة القطرية مشروع قانون الجمارك والضرائب الذي يستهدف، في جملة أمور، توسيع نطاق استخدام التسليم المراقب على الصعيد الدولي ليشمل معظم جرائم الفساد.

٣-٢- التجارب الناجحة والممارسات الجيِّدة

- حرصُ نيوزيلندا على الاستعراض والتشاور مع الدول الطالبة بخصوص مشاريع طلبات تسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة (الفقرتان ١ و١٧ من المادة ٤٤؛ الفقرتان ١ و١٦ من المادة ٤٦)

- دور نيوزيلندا باعتبارها من الجهات النشيطة في تقديم المساعدة التقنية لفائدة هيئات إنفاذ القانون في المنطقة (المادة ٤٨)
- استطاعة نيوزيلندا تقديم المعلومات وتلقيها من أيِّ شخص في أيِّ بلد آخر تتمثل وظائفه، أو تشمل، في كشف حالات الاحتيال أو التحقيق فيها أو محاكمة الجناة (المادة ٥١ من قانون مكتب مكافحة جرائم الاحتيال الخطيرة)

٣-٣- التحدِّيات التي تواجه التنفيذ

توصَى نيوزيلندا بما يلي:

- ضمان أن تكون جميع الجرائم المنصوص عليها وفقا للمادة ٢٥ (ب) من الاتفاقية قابلة لتسليم مرتكبيها (الفقرتان ١ و٧ من المادة ٤٤)
- لعل نيوزيلندا تود منح الموافقة على التسليم في غياب ازدواجية التجريم؛ ومنح الموافقة على التسليم المكمل في الحالات التي لا يوافق فيها الشخص المطلوب على التسليم المكمل وفي الحالات التي لا تشمل الدول التي يسري عليها الجزء ٣ من قانون تسليم المجرمين (الفقرتان ٢ و٣ من المادة ٤٤)
- مراعاة جميع الجرائم المنصوص عليها وفقاً للمادة ٢٥ (ب) من الاتفاقية المدرجة في معاهدات تسليم المجرمين (الفقرة ٤ من المادة ٤٤)
- إذا رُفض طلب التسليم فقط على أساس أنَّ الشخص المطلوب مواطن، فينبغي تقديم القضية إلى سلطاتها المختصة للمحاكمة بناء على طلب الدولة الملتمِسة (الفقرة ١١ من المادة ٤٤)
- إذا رفض طلب التسليم لأنَّ الشخص المطلوب مواطن، فينبغي النظر في تنفيذ الحكم الصادر في الخارج أو ما تبقى منه (الفقرة ١٣ من المادة ٤٤)
- التشاور، عند الاقتضاء، مع الدولة الطرف الطالبة قبل رفض تسليم المجرم لمنحها فرصة لعرض آرائها (الفقرة ١٧ من المادة ٤٤)
- لعل نيوزيلندا تود النظر في إبرام اتفاقات بشأن نقل الأشخاص المحكوم عليهم (المادة ٤٥)
- تيسير أخذ أقوال المشتبه بهم حتى وإن لم يوافقوا على الإدلاء بها (الفقرة ٣ (أ) من المادة ٤٦)
- تشجَّع نيوزيلندا على عدم رفض تقديم المساعدة القانونية المتبادلة في غياب ازدواجية التجريم، وعندما يتعلق الطلب بالإجراءات بموجب قانون العائدات المتأتية من الجريمة، إذا لم تكن الجريمة تشكل نشاطاً إجراميًّا كبيراً لو ارتكبت في نيوزيلندا؛ وينبغي أن تقدم على الأقل المساعدة التي لا تنطوي على تدابير قسرية في تلك الحالات (الفقرة ٩ من المادة ٤٦)

- ضمان إجراء مشاورات مع الدولة الطالبة قبل رفض أو تأجيل تنفيذ طلب للمساعدة القانونية المتبادلة (الفقرة ٢٦ من المادة ٤٦)
- النظر في إمكانية نقل الإجراءات الجنائية (المادة ٤٧)
- تشجِّع نيوزيلندا على مواصلة اعتماد قانون الجمارك والضرائب، بما يكفل، في استخدام التسليم المراقب على الصعيد الدولي، السماح بأساليب من قبيل الحجز والحرص على استمرارية البضائع أو الأموال أو إزالتها أو استبدالها، كليًّا أو جزئيًّا، بالنسبة لجميع الجرائم التي تنص عليها الاتفاقية (الفقرة ٤ من المادة ٥٠)